شرح تهذیب

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

ZAKIR HUSAIN ... JAMIA
RARE BOOK

قوله الحمد لله افتتح بحمد الله بعد التسمية اتباعا بخير الكلام
واقتداء بالحديث خير الانام صلى الله عليه وآله والصلوة والسلام
حديث الابتداء وعلى فيكمل بالتسمية والتحميد فكيف التوفيق قد
الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد
على العرفي او في كليهما على العرفي والحمد هو الثناء باللسان على
الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها هو اسم علم على الاصح للذات الواجب
[illegible] والدلالة على [illegible] الاجتماع صار الكلام في [illegible]
الحمد مطلق منحصر في حق الله [illegible] مستجمع لجميع الكمالات [illegible]

عنها

٢

على انه سبحانه برهان ولا يخفى لطفه قوله فيطلق على الهداية قيل

دلالة موصلة اى الاتصال الى المطلوب فقيل هى ارادة الطريق

الى المطلوب والفرق بين المعنيين ان الاول يستلزم الوصول

الى المطلوب بخلاف الثانى فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا يلزم ان

توصل الى ما يوصل فكيف يوصل الى المطلوب والاول منقوض بقوله تعالى

واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اذ لا يتصور الضلالة بعد

الوصول الى الحق والثانى منقوض بقوله تعالى انك لا تهدى من احببت

اذ النبى صلى الله عليه وسلم كان شانه ارادة الطريق والذى يفهم من كلام المصنف

رحمه الله ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين ومع

اندفاع كلا النقضين عنه يرتفع الاختلاف بين البين ومحصول كلام

المحققين ان الهداية يتعدى الى مفعوله الثانى تارة بنفسه

نحو اهدنا الصراط المستقيم وتارة بالى نحو انك لتهدى الى صراط مستقيم

ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم فمعناها على الاول

لان الاول هو الايصال وعلى الباقين اراءة الطريق وفي قوله سواء الطريق ما

وسطه الذي يفضي سالكه الى المطلوب وهذا كناية عن الطريق المستقيم

لانهما متلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق المستوي

ثم المراد به اما الفعل الجميل عموما او خصوصا على الكلام والاول اوفق بالجمل

البراعة الظاهرة والقياس الى قسيم الكتاب قوله وجعل لنا الظرف

اما متعلق بجعل او اللام للانتفاع كما في قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا

والما ... فيكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا

مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا والثاني معنى قوله التوفيق سوق

الاسباب نحو المطلوب قوله والصلاة هي بمعنى الدعاء اي طلب الرحمة

اسندت الى الله تعالى تجرد عن معنى الطلب واريد به الرحمة مجازا

... المنعم باسمه تعظيما واجلالا وتنبيها على انه فيما ذكر

... من ابلغ الصفات

مستلزم لسائر صفات الكمال مع ما فيه من التصريح بكونه عليه السلام

[illegible] ورنا به الاقتداء بما يليق بعلى اله

سے

بالنبوة فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه بدين وكتاب

[illegible] مفعول له لقوله ارسلنا فيه يراد بالهدى بهدايته الخلق

مفعول له لفاعل الفعل المعلل به او حال من الفاعل او المفعول

[illegible] المصدر بمعنى اسم الفاعل ولو اول اطلق على ذي الحال مبالغة

و زيد عدل [illegible] بالاهتداء مصدر مبني للمفعول اي بان يهدى به

[illegible] لقوله هدى او يكون حالين مترادفين او متداخلين

ويحتمل الاستيناف البياني وحسن على هذا قوله نور اسم الجملة الثالثة [illegible]

متعلق بالاقتداء بما يليق فان اقتداءنا عليه السلام انما يليق بالانبيا

فانه [illegible] وتقديم الظرف لقصد الحصر والاشارة الى ان ملتنا ناسخة

[illegible] الانبيا عليهم الصلوة والسلام واما الاقتداء بالائمة فيقال انه

[illegible] حقيقة ويقال الحصر اضافي بالنسبة الى سائر الانبياء عليهم السلام

وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف

[illegible] منهم وال النبي عليه السلام عترته المعصومون واصحابه

(3)

وأصحابه الذين صعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وسعدوا في

قوله

المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم

مناهج جمع منهج وهو الطريق الواضح والصدق

الخبر والاعتقاد إذا طابق الواقع كان الواقع أيضا مطابقا له

المفاعلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع يسمى

صدقا ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقا وقد يطلق الصدق

والحق على نفس المطابقة ايضا قوله بالتصديق متعلق بقوله صعدوا

اي بسبب التصديق والايمان بما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام

قوله وسعدوا في معارج الحق يعني بلغوا اقصى مراتبه فان الصعود

على جميع مراتبه يستلزم ذلك قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا

كما مر او مستقر خبر مبتدأ محذوف اي هذا الحكم متلبس بالتحقيق

اي متحقق قوله وبعد هو من الغايات ولها حالات ثلث

فانها ان يذكر معها المضاف اليه او لا وعلى الثاني اما ان يكون

منسيا او منويا فعلى الاولين معربة وعلى الثالث مبنية على الضم

فيقول الفقير

... والكلام

نه الظن ادا ما على تقديم اما او جعل تعبير ها في نظم الكلام

او بان يستحضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبر

الالفاظ المخصوصة او تلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة

ن وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده او بعد وجود الالفاظ

الا في المعاني في الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد

م الكلام اللفظي وان كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي

يحمل عليه الكلام اللفظي قوله غاية تهذيب الكلام حمل على هذا

في المبالغة نحو زيد عدل او بناء على ان التقدير هذا الكلام مهذب

التهذيب فحذف الخبر واقيم المفعول المطلق مقامه واعرب

بطريق المجاز بالحذف في تحرير المنطق والكلام

في بيانهما لا في لفظ التحرير من الكتابة اى ان هذا البيان

بحسب جوائز زوايد المنطق التي قانونية تعصم مراعاتها الذهن

خطاء في الفكر والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدأ والمعاد

سواد

4

و تقريب المرام في تقرير عقائد الاسلام [illegible]

تذكرة لمن اراد ان يتذكر من فحول الافهام سيما لا

[illegible]

على نهج قانون الاسلام و تقريب المرام بالجر عطف على [illegible]

غاية تقريب المقصد الى الطالب مع الافهام [illegible]

والنفع مزيد امقرب غاية التقريب من تقرير عقائد ا

لمرام و الاقدام فهي عقائد اهل الاسلام بيانية الاركان الاسلام عبا

الاعتقادات [illegible] اركان عبارة عن مجموع الافراد باللسان و

بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد اقرار باللسا

لا منية جعلته تبصرة اي مبصرا و يحتمل التجوز في الاسناد و كذا

في الافهام بالكسر اي تفهيم الغير اياه و تفهيمه للغير و الاول

والثاني للمعلم من ذوي الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف

موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق يتذكر بتضمين معنى الاخذ

اي يتذكر آخذا و متعلما من ذوي الافهام فهذا ايضا يحتمل الوجه

سيما الذي يكون لمعنى المثل يقال هما سيان اي مثلان و

لا سيما صرف للمعنى اللفظ للأمر [illegible]

[illegible]

١٧٥

[illegible] الى التحية والسلام للنزال [illegible] التوفيق قوام [illegible] عصام

[illegible] القسم الاول في المنطق

[illegible] خصوصا فيما نحن فيه اوله الحقيق الشفيق

[illegible] قوام اي ما يقوم به امره التاييد التقوية

[illegible] القوة عصام اي ما يحفظ به امره كن الاول

[illegible] الظرف ههنا القصد المصروف قوله الرعاية [illegible]

التوكل هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق والاعتصام التشبث

تمسك القسم الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام

[illegible] كتابه قسمان لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد

[illegible] معهودا ضمنا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقا ولم يكن

معهودة فلهذا نكرها وقال مقدمة في المنطق فان قيل ليس القسم الاول

الا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول

الالفاظ والعبارات فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني

[illegible] وجه اخر والتفصيل ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة

[illegible] الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من الاثنين [illegible] ثلثة

[illegible]

مقدمة العلم الكلامي اذ عانا اللفـ...

والمنطق عبارة عن احد معاني خمسة اما الملكة او العلم ...
المعتد به فيحصل من ملاحظة خمسة مع اسبعة خمسة وثلاثون
... يعتبر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل ثم تحصيل حسنه
التسليم فيما سبق مقدمة اي هذه مقدمة بين فيها امور ثلثة
والحاجبية موقوفة عليها وهي ماخوذة من مقدمة الجيش والمراد هنا منه
الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من الكلام قدمت امام
لارتباط المقصود بها ونفعها فيه وانكان عبارة عن المعاني فالمراد
المقدمة ما يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع ويجوز الاحتمالات الثلاثة
في الكتاب يستدعي جوازها في المقدمة التي هي جزء منه ولكن القوم لم يميزوا
واعلى الالفاظ وعلى المعاني في هذا الباب ... اسلم ... الصورة الحاصلة
من الشئ عند العقل والمصرح لم يتعرض لتعريفه اما لكفاية التصور
في التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور مستفيض واما لان العلم
التصور ... تيسر ... الكلامي اذ عانا اي اعتقاد الحكم الشيء ...

حد للمقام

لما بكم من المعا...

٦

...بد اماماهم ... للاعتقاد بانه ليس بعالم فقد اختار المذهب الحكماء

جعل التصديق نفس الادعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن

...ين كما زعم الامام الرازي واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق

...الحكم الذي هو جزء اخير للقضية من النسبة الخبرية الثبوتية ... او

...سية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا وقوعها اي السلبية المص

...لمثبت الاجزاء القضية في مباحث القضايا والا فتصور سواء كان

ادراكا لامر واحد كتصور زيد او لامور متعددة بدون النسبة كتصور زيد

وعمرو او مع نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد او

الانشائية كتصور اضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في

...ور التخييل والشك والوهم ويقتسمان الاقسام بمعنى اخذ القسمة

...الاكتساب اي يقتسم التصور والتصديق كل منهما الضرورية اي

...ل بلا نظر والاكتساب بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة ...

...الاكتساب بالنظر فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق فالمذكور في العبارة

6

بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر هو بالاتفاق
وهو قسم فيه الخلاف

صريحا هو انقسام الى الضرورة والاكتساب بالنظر وفيه انقسام كل من
والتصديق الى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي ابلغ واحكم
من التصريح بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة بديهية
لا تحتاج الى الاستدلال كما ارتكبه العوام وذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا
ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة والبرودة
ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن وكذا من التصديقات
ما يحصل بلا نظر كالتصديق بان الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل
كالتصديق بان العالم حادث والصانع موجود وهو ملاحظة
الى النظر توجه النفس نحو الامر المعلوم لتحصيل امر غير معلوم وفي العدول
لفظ المعلوم الى المعقول فوائد منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك
في التعريف ومنها التنبيه على ان الفكر انما يجري في المعقولات اي الامور
الحاصلة في العقل دون الامور الجزئية فان الجزئي لا يكون كاسبا
ومنها رعاية السجع فيه الخطار بدليل ان الفكر قد ينتهي الى صحة

العوام

... تعلق ... الحجة فصل دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى
خارجه التزاما

ن يرتبا شيئا يوصل الى مجهول ... معرفا لانه يعرف ويبين المجهول
ويسمى حجة لانها تصير سببا للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة
من تسمية السبب باسم المسبب   دلالة اللفظ قد علمت ان النظر
في بالذات انما هو في المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني لا الالفاظ
لما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق اعيد بعده
وضع كذلك تعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتعين الافادة
دة وفي ذلك ... بين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات
علم من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها فالبحث
عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة وهما انما يكونان بالدلالة فلذا ابتدا
بتقسيمها كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال
والمدلول هو الدال ان كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الدال بازاء الثاني
دلالة لفظية وضعية وعلى انه الدوال الاربع على ما ... لانها في
بعض ... الدال ... عن ... المدلول فطبيعية كدلالة اح اح على

ولا بد من اللزوم عقلا او عرفا ولو تقديرا او

وصحح الصدر دلالة سمعية البعض على الجزء فان المركب من الوضع
كدلالة لفظ جدير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ كدلالة
فاقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية
عليها مدار الافادة والاستفادة وهي منقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام لانها
بسبب الوضع الواضع اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما هو الخارج
ولا بد اي في الدلالة الالتزامية من اللزوم اي كون الامر الخارج بحيث
تصوره للموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهني عقلا او بحسب العرف
او عرفا كالجود بالنسبة الى الحاتم ويلزمها المطابقة ولو تقديرا او
ان الدلالة الوضعية على جزء المسمى ولازمه فرع الدلالة على المسمى لكن
على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى في غيرهم المجرد والالتزام فاذا
الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة بتقدير المعنى اذ
معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالة عليه مطابقة ولا [illegible] يتوجه
ولا عكس اي لا يجوز للفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له

قسم علم وهو المنطق

لم ثم فكر ... منهما لقدم العالم واحد الفكرين خطا ...
والا ... لزم اجتماع النقيضين فلا من قاعدة كلية ...
... في الفكر وهو المنطق فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق
... في الفكر بثلث مقدمات الاولى ان العلم اما تصور
وتصديق والثانية ان كلا منهما اما يحصل بلا نظر او يحصل بنظر والثالث
النظر قد يقع فيه الخطاء فهذه المقدمات الثلث تفيد احتياج الناس
... عن الخطاء في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق وعلم من ...
المنطق ايضا بانه قانون تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في
... فهمنا علم امران من الامور الثلثة التي وضعت المقدمة لبيانها
... الكلام في الامر الثالث هو تحقيق ان الموضوع المنطق ماذا
... اليه بقوله وموضوعه ... قانون القانون لفظ يوناني
... في الاصل ... الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية
... احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفوع

8

وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي

٨ فانه حكم كلي يعرف منها احوال جزئيات الفاعل [illegible] وموضوع كل علم
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض للشيء بالذات
كالتعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما ما يعرض بواسطة
ولذلك الانسان كالضحك الذي يعرض حقيقة للمتعجب ثم بواسطته عرض الى الا
بالعرض والمجاز فافهم المعلوم التصوري اعلم ان موضوع علم
المعرف والحجة واما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصوري لكن لا
بل من حيث انه يوصل الى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الى التصور
واما معلوم التصوري الذي لا يوصل الى مجهول تصوري الذي يوصل الى مجهول
تصوري فلا يسمى معرفا والمنطقي لا يبحث عنه كالامور الجزئية المعلومة كزيد
وعمرو واما الحجة فعبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا ايضا بل من حيث
انه يوصل الى مطلوب تصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل
الى التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا النار حارة
فلا يسمى حجة والمنطقي لا يبحث لان المنطقي يبحث عن المعرف والحجة من حيث انه يوصل

يبحث

قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب اما تام
واما ناقص تقييدي اوالا فمفرد

ثم والالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع في شيء

فلفظ موضوع اي اللفظ الموضوع ان اريد الدلالة بجزء منه
معناه فهو المركب والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق فيه امور اربعة الاول
ان للفظ جزء والثاني ان يكون لمعناه جزء والثالث ان يدل جزء
ناه والرابع ان يكون هذه الدلالة مراده فبانتفاء كل من القيود
يتحقق المفرد فللمركب قسم واحد وللمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء
نحو الهمزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو الله والثالث ما لا دلالة
جزء على جزء معناه كزيد وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء
لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الدلالة
يصح السكوت عليه كزيد قائم خبر ان احتمل الصدق والكذب
في نفسه اي يتصف بهما بان يقال له صادق او كاذب او انشاء
تحليا واما ناقص اي ان لم يصح السكوت عليه تقييدي كالكاتب
تقييد الاول بالثاني نحو في الدار والا فمفرد اي وان لم يقصد بجزء منه

٩

استعمل هيئة الدلالة بهيئته في احد الازمنة الثلاثة
داله ايضا ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا

الدلالة على جزء المعنى ان استعمل في الدلالة على معناه بالذات
لا فهم هيئة اخرى بهيئته بان يكون بحيث كلما تحقق هيئته في مادة
موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلثة مثلا هيئة نصر
الملتئمة من ثلث حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي
ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد انه
وحجر كلمة في اصطلاح المنطقيين وفي عرف النحاة فعل والا
لم يستعمل في الدلالة فادة عند المنطقيين وحرف عند النحاة وايضا
مطلق لفعل محذوف اي اض ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة الى ان
القسمة ايضا للمفرد المطلق لا الاسم وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون
والحرف اذا كان متحدي المعنى داخلين في العلم او المتواطي او المشكك
لا يسمونهما بهذه الاسامي بل قد تحقق في موضعه ان معنيهما لا يتصف بالكلية
فيه تامل ان اتحد اي وحد معناه فمع تشخصه اي جزئيته
اي بسبب الوضع دون الاستعمال فانما ان يكون موضوعا كليا في الاصل

كما سمار الكلام ساره

ثم ان تحمل قوله وهو اعم على جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول الاخص

من هو الكلي الذي يصدق عليه الاخص صدقا كليا ولا يصدق هو

ذلك الاخص كذلك والجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كليا بل قد يكون جزئيا

حقيقيا فتعبير الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تعسر بالاخص فاجاب بقوله وهو اعم

من مذكور هنا اعم من المعلوم سابقا ومنه يعلم ان [illegible] بهذا المعنى اعم من الجزئي

الحقيقي فيعلم بيان النسبة التزاما وهذا من فوائد بعض مشايخنا طاب ثراه

والكليات اي الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر في الذهن او في الخارج محققة

[illegible] واما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق

بالبحث عنها غرض يعتد به ثم الكلي اذا نسب الى افراده المحققة في نفس الامر فاما

ان يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك

بينها وبين بعض حقيقة الاخر فهو الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذه الثلثة

ذاتيات او خارجا عنها وهو العرضي فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او

لا الاول هو الخاصة والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات

قوله وهو اعم اي الجزئي الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي لان كل جزئي حقيقي [illegible] كثيرة [illegible]

قوله وهو اعم سؤال مقدر ان الاخص المذكور اعم من الاخص المعلوم يعني جزئي الاضافي اعم من [illegible] المعنى الجزئي الاضافي [illegible] وهو يكون جزئي حقيقيا [illegible]

15

[illegible]

للذرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو

فائدة

في جنس الانواع المقول اي المحمول في جواب ما هو اي في جواب
السؤال عن تمام الحقيقة فإن اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد [illegible] تمام الماهية
المختصة به فيقع النوع في الجواب لكان اللفظ المذكور اما شخصيا [illegible] تمام الماهية
المذكور حقيقة كلية فإن جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة
بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان المسئول
المتفقة المتعددة في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب فإن كانت مختلفة الحقيقة
كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت ان تمام
الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس الذي من شأنه
ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة لها المشاركة اياها في ذلك
الجنس فإن كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة
لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الانسان والفرس
ما يشاركها في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان والحجر
ولا يقع جوابا عن السؤال بالانسان والشجر والفرس مثلا وقد يقال على

[illegible]

لما فالعلم جزئية حوسات فلا يكون الكلب ذا مثال الا جزئيا لما تحته الا نوعا فالأخص

... مثل فارساً عنهما فالنوع الاضافي اما ان يكون اما نوعاً حقيقياً

مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيوان واما جنساً مندرجاً تحت جنس آخر

كالحيوان تحت الجسم النامي فعلى الاول يتصادق النوع الحقيقي والاضافي وعلى الثاني

يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويجوز ايضاً تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان

النوع البسيط الذي لا جزء له حتى يكون جنساً وقد مثل بالنقطة وفيه مناقشة سيجيء في محله

بينهما هي العموم من وجه والنقطة طرف الخط والخط طرف

والسطح طرف الجسم والسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق

والنقطة غير منقسم في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا يقبل القسمة اصلاً واذا لم

ينقسم اصلاً لم يكن فيها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على انه

لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءاً خارجياً بل هو من الاجزاء العقلية فيجوز

ان للنقطة جزءاً عقلياً وهو جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج

مدة بان يكون الترقي من خاص الى عام ومن ذلك الا جنس الجنس يكون اعم

فهي يكون نوعاً تحته جسم تحته الجسم النامي وكتحته حيوان وتحته الانسان ١٢

11

من الجنس وهكذا الى جنس ليس جنس فوقه وهو العالي وجنس الاجناس ...

مشارك به بان يكون التنزل من عام الى خاص وكذلك للنوع نوع

يكون اخص من النوع وهكذا ينتهي الى نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع

كالانسان وما بينهما اي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الانواع والاجناس

يسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع

العالي والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالي والسافل

وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين

الجنس العالي والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي او

نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم ...

اعلم ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد اما الاول فلان الكلام فيما ترتب

والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب واما الثاني فلعدم تيقن وجوده   اي ...

اعلم ان الكليات موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما يصدق ...

الكلام مثلا اذا ابصرت شبحا من بعيد وتيقنت انه حيوان لكن تردد

[illegible]

12

الحيوان انسان او فرس او غيرهما تقول اى حيوان هذا فيجاب بما يخصه
عن مشاركه في الحيوانية واذا عرفت هذا فنقول لو قلنا الانسان
اى شيء هو في ذاته كان النطق ذاتيا من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه
في الشيئية فصح ان يجاب بانه حيوان ناطق لا ان يجاب بانه ناطق فيلزم
وقوع الحد في جواب اى ايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه
على الحد وهذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام واجاب عنه صاحب المحاكمات
بان معنى اى شيء وان كان بحسب اللغة في طلب المميز مطلقا لكن ارباب المعقول اصطلحوا
على انه لطلب مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا خرج الحد والجنس العالي وللمحقق
الشريف ههنا مسلك آخر ادق واتقن وهو انا لا نسلم ان الفصل لا بد
ان يكون له جنس بناء على ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمنا ان الشيء بالجنس
طلبنا مميزه عن المشاركات في ذلك الجنس فنقول الانسان اى حيوان هو في ذاته
فيجاب بالناطق لا غير ولم يعتبر في التعريف كونه مميزا عن الجنس المعلوم الذي يطلب
به المشاركات في ذلك الجنس وبهذا يندفع الاشكال بحذافيره فتدبر

كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات في جنسه القريب
وهو الحيوان فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات
في جنسه البعيد وهو الجسم النامي هذا وان اريد الفصل بالنسبة الى الماهية التي
هو فصل مميز لها والى الجنس الذي يميز الماهية من بين افراده فهو باعتبار الاول
يسمى مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها وباعتبار الثاني يسمى مقسما لانه بانضمامه
الى هذا الجنس يحصل قسما له وهو ما قسما اخر كما يشهد في تقسيم الحيوان الى الحيوان
الناطق والحيوان غير الناطق والمقوم للعالي اي للاعم مقوم للسافل كل
فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل
وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه
فيكون جزءا مميزا له وهو المعني بالمقوم وليعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس
يكون فوق اخر سواء كان فوقه اخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع
تحت اخر سواء كان تحته اخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة
وسافل بالنسبة الى ما فوقه ولا عكس اي كليا بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل

للعالي فان الناطق

بل لسبب ان اولها
[illegible] يحصل لها و[illegible] الى
[illegible] الفصل [illegible]
[illegible] ١٥٥ ١١

وافادان البيان متقوم للسافل الذي هو الانسان ومثيل مقوما للعالي الذي هو الحيوان
ثابت بالنسبة لكل قسم للسافل فهو مقسم للعالي ولا عكس اي كليا اما الاول ان
السافل قسم من العالي فكل ما حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما
فهو القسم قسم واما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي
مع انه ليس للسافل الذي هو الحيوان وهو الخارج اي الكلي الخارج فان
تتبع جميع مفهومات الاقسام واعلم ان الخاصة ينقسم الى خاصة شاملة لجميع
افراده كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة لجميع افراده كالكاتب
بالفعل [illegible] حقيقة واحدة نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع والثاني
كالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم و[illegible]
[illegible] الانسان وعلى غيرها من حقائق الحيوانية [illegible] منها اي
[illegible] العام وبالجملة الكلي الذي يعرض لافراده اما لازم واما مفارق
[illegible] الفعل كالضحك [illegible] للفعل هو الفعل والثاني
ثم ينقسم [illegible] منهما اي اللازم [illegible] ما اللازم [illegible]

[illegible]

المطلق العرض يفرد الى الخاصة والعرض العام
فالخاصة منقسمة قسمين احدهما لازم وثانيها
كالكاتب بالقوة للانسان لازم وكالكاتب
بالفعل مفارق والعرض العام منقسم اليهما
ايضا كالماشي بالقوة للانسان و
غير لازم ومشى بالفعل مفارق ١٢

الى نفس ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج او في الذهن فيقال
لهذا اللازم لازم الماهية واما اللازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي
او الذهني فهذا القسم بالحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة
كزوجية الاربعة ولازم الوجود الخارجي كالحرارة للنار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة
الانسان كلية وهذا القسم يسمى معقولا ثانيا ايضا والثاني ان اللازم اما بين
او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم الذي يلزم تصوره من تصور ملزومه
كلزوم تصور البصر من تصور العمى وهذا يقال له البين بالمعنى الاخص وغير البين
هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتابة بالقوة للانسان والثاني
من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم
باللزوم كزوجية الاربعة فان العقل اذا تصور الاربعة والزوجية والنسبة بينهما
اليهما يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى
فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم
باللزوم كالحدوث للعالم هذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيم

الفاصلي

وعرفوا المعقول الثاني في الحكمة بالعرض للشيء في الذهن ولا يكون له في الخارج وهو يتناول القسمين الاول منهما ما يكون الوجود الذهني شرطا للعروض كالكلية والجزئية والثاني ما لا يكون كذلك بل يكون ذات المعروض من حيث قطع النظر عن الوجود كافيا كالذاتية والعرضية والجنسية والفصلية فانها لا تحتاج في العروض الى الوجود ولا يلزم المجعولية الذاتية كما لا يخفى ١٢ ملا حسن سلمه

بالنسبة الى تقديرهما يسميان بالبين وغير البين يدوم كحركة الفلك
اسم فلك فانه لم يمتنع انفكاكه بالنظر الى ذاته بسرعة كحمرة
صفرة الوجل وبطء كالشباب مفهوم الكلي اي الكلي المطلق
الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا
منطقي يقصد من الكلي هذا المعنى معروضه اي ما يصدق عليه هذا المفهوم
انسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا الموجود في الطبائع يعني في الخارج
ما يسمى والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان الكلي والحيوان الكلي
كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل وكذا الانواع الخمسة يعني
ان الكلي يكون منطقيا وطبيعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات
مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب
يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان والفرس نوعا طبيعيا ومجموع
العارض والمعروض كالانسان النوع نوعا عقليا وعلى هذا فقس البواقي بل

قوله والحيوان جزء من [illegible] ان [illegible]

الاعتبارات الثلث يجري في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهومه
اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه اعني زيدا
جزئيا طبيعيا [illegible] اعني زيدا الجزئي يسمى جزئيا عقليا والحق و
بمعنى وجود اشخاصه [illegible] ان [illegible] ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج
الكلية انما تعرض للمفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية وكذا
ان العقلي غير موجود فيه لما ستعرفه لكن يستلزم انتفاء الكل وانما النزاع في ان
كالانسان من حيث هو انسان الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج
بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهور الحكماء والثاني
مذهب بعض المتاخرين ومنهم المصنف قال الحق هو الثاني وذلك لانه لو وجد الكلي في الخارج
في ضمن افراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة ووجود الشيء الواحد
في الامكنة المتعددة ومعنى وجود الطبيعي هو ان افراده موجودة وفيه نظر
الحق في حواشي التجريد فانظر هو في الى بعد النزاع عن بيان ما ذكره ههنا
شرع في البحث عنه وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث

قد بانه ما يحمل على الشيء اي المعرف ليفيد تصوره الشيء اما بكنهه

او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه ولهذا لم يجز ان يكون اعم مطلق

اذ الاعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في التعريف الانسان فان

الحيوان ليس كنه الانسان لان حقيقة الانسان هو الحيوان مع الناطق

وايضا لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس

وكذا الحال في الاعم من وجه واما الاخص اعني مطلقا فهو وان

جاز ان يفيد تصوره لتصور الاعم بالكنه او بوجه يمتاز عما عداه كما اذا

تصورنا الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان لانه

في ضمن الانسان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجودا

في العقل واخفى في نظره وشانه المعرف بما يحمل على الشيء انه لا يجوز

ان يكون اخفى من المعرف فتعين ان يكون مساويا له ثم معنى ان يكون

اعرف من المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول غير

لا اخفى ولا مساويا في الخفاء والظهور بالعقل

القريب حد التعريف لا بد ان يشتمل على امر يخص المعرف ولما
بناء على ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الامر ان كان ذاتيا
كان فصلا قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لا محالة فعلى الاول
المعرف يسمى حدا وعلى الثاني رسما ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس
القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وان لم يشتمل على الجنس
القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب
وحده او خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا محصل
كلامهم وفيه ابحاث لا يسعها المقام . ولم يعتبروا بالعرض
العام قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف او
امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما
فلذا لم يعتبروه في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم من ذلك
انه لا يعتبر انفرادا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها
عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان

١٩ اشي مستعم القاعدة وتعريف الصفاتش بالطائر الولود نهو تعريف
بحاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتاخرين و
قد اخبر في الناقص اشارة ما اجازة المتقدمون حيث جوزوا
ان يكون التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان
فيكون حدا ناقصا او بالعرض العام التعريف بالاشتي فيكون
اسما ناقصا مل جوزوا التعريف بالعرض الاخص ايضا وهو
كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف لم يعتبره لعدم انه
تعريف بالاخفى وهو غير جائز اصلا قوله كاللفظي اي كما
جوز فيه التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم سعدانة نبت
نبيه تعيين مدلول اللفظ اي من بين المعاني المخزونة
في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم لما المعرف الحقيقي
عندهم قوله القول هي تعريف منها الفن تقال للمركب سواء كان
مركبا تعقليا او ملفوظا في التعريف لشمل العقد المعقوله

التعريف بالاخص ... حاصله ... الحد والرسم ... بالتعريف ... اللفظي ... نعتبره ... الرسم الناقص ... التعريف

والملفوظة الصدق الصدق هو المطابقة للواقع والكذب

هو اللامطابقة للواقع وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة

الخبر والقضية فلا دور موضوعا لانه وضع وعين ليحكم عليه

هو لانه اي جعل محمولا للموضوع والدال على النسبة

اي اللفظ المذكورة في القضية الملفوظة اي يدل على النسبة الحكمية

تسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة

هو النسبة الحكمية وفي قوله والدال على النسبة اشارة الى ان

الرابطة اداة لدلالتها على النسبة التي هي معنى الحرفي غير

مستقل واعلم ان الرابطة قد تذكر في القضية على الاول تسمى

ثلاثية وعلى الثاني ثنائية وقد استشعر لما هو اعلم

ان الرابطة تنقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة

الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك

وذكر الشارح الى ان الحكمة الفلسفية ما اشتمل على الفوائد

نقيضه المطابقة للواقع ... يشتمل الصدق و
الخبر موقوفة على ... والقضية موقوفة على القضية
... لفظ الخبر ...

قوله الصدق ... الصدق هو
... هو اللامطابقة للواقع

قوله والدال على النسبة اشارة
الى ان الرابطة اداة اي حرف ... دالا معنا
... الحكمية التي هي معنى حرفي ... مستقل
... محتاج الى ...

الحكمية

٢٠ الى العرب وجد القوم ان الالفاظ الزمانية في لغة

هي الافعال الناقصة ولكن لم يجد وافي تلك اللغة رابطة

غير زمانية لعدم تمام هست في الفارسية واستين في اليونانية

فاشتقاقه ولل الرابطة الغير الزمانية لفظة هو هي ونحو هما مع

كونهما في الاصل اسماء للذوات فهذا ما اشار اليه المصنف بقوله

قد استعير لها هو وقد تذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة

من الافعال الناقصة نحو كائن وموجود في قولنا زيد كائن

او موجود شاعرا والا فشرطية اي وان

لم يكن الحكم بثبوت الشيء لشيء او نفيه عنه فالقضية شرطية

سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفي

ذلك الثبوت او بالمنافاة بين النسبتين وسلب

تلك المنافاة فالاولى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة

اعلم ان التعبير بالقضية في الحملية والشرطية على ما قرره المصنف على

دايرين النفي والاثبات واما هي الشرطية في المقدمة

فاستقراى مقدما لتقدمه في الذكر الثالثة

الاول والموضوع للتقسيم بشخصية الحملية باعتبار الموضوع

ولذا لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فسمي ما موضوعه

شخصي شخصية وعلى هذا القياس وحصل التقسيم ان الموضوع

اما جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان او كلي وعلى الثاني واما

ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي او على افراده وعلى

الثاني فاما ان يعين كمية الافراد المحكوم عليها بان يدل

على ان الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين ذلك بل

يهمل فالاول شخصية والثاني طبيعية والثالث محصورة

والرابع مهملة ثم المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد

الموضوع فكلية وان بين وان الحكم على بعض افراده فجزئية

وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك

على البعض ... افراده ... فانه يطلق على فرد ...

يع من امر مبين لكمية افراد الموضوع ليسمى ذلك اللامر بالسور ٢١

لان سور البلد يحيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم

عليه من افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام

الاستغراق معناها بسمامن اى لغة كانت وسور الموجبة

الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد مؤداهما وسور السالبة

الكلية لا شئ ولا واحد ونظايرهما وسور السالبة الجزئية ليس

بعض وبعض ليس وما يساويهما وتلازم الجزئية

ثم ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورة الاربع

لا غير وذلك لان المهملة والجزئية متلازمان اذ كلما صدق

الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده

وبالعكس فالمهملة حينئذ صدقت الجزئية والشخصية

شبيهها محصوها فانه لا كمال في معرفة الجزئيات

لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات

التي يحكم فيها على الاشخاص احكاما والطبيعة لا يبحث
عنها في العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث
نفس مفهومها ليست موضوعا لطبيعة لا من حيث
تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا كان
في معرفة احوالها فائدة القضايا المعتبرة في العلوم ثلث
الاربع ولا بد في الموجبات في صدقها من وجود
الموضوع وذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شي لشي
وثبوت شي لشي فرع ثبوت المثبت له اعني الموضوع
فانما يصدق الحكم اذا كان الموضوع محققا حتى
اما في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له فيه
او في الذهن كذلك ثم القضايا الحملية
باعتبار وجود موضوعها ثلثة اقسام لان الحكم
اما على الموضوع الموجود في الخارج محققا نحو كل

محمول

حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج

حيوان في الخارج واما على الموضوع الموجود في الخارج

مقدراً نحو كل انسان حيوان بمعنى ان كلما لو وجد

في الخارج وكان انسان فهو على تقدير وجوده حيوان

وهذا الوجود المقدر انما اعتبروه في الافراد الممكنة

لا الممتنعة كافراد اللاشيء وشريك الباري واما

على الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك الباري

ممتنع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه العقل

شريك الباري فهو موصوف في الذهن بالامتناع

وهذا انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها

افراد ممكنة التحقق في الخارج حرف السلب

ليس وغيرها مما يشاركها في معنى السلب

من جزء اي من الموضوع فقط او من المحمول

فقط او من كليهما فالقضية على الاول تسمى معدولة

الموضوع وعلى الثاني معدولة المحمول وعلى الثالث

معدولة الطرفين . معدولة لان حرف السلب

موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا في هذا المعنى

كان معدولة عن معناه الاصلي قسمت القضية التي

هذا الحرف جزء من جزئها معدولة تسمية الكل باسم

الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب جزءا

من طرفيها تسمى محصلة بكيفية النسبة الخبرية اي نسبة

المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية

تكون لا محالة فكيفية في نفس الامر والواقع بكيفية

مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع

او غير ذلك فتلك الكيفية الواقعة في نفس

الامر تسمى مادة القضية ثم قد يصرح في القضية

بان

ن تلك النسبة مكيفة في النفس الا كيفية كذا فالقضية ٤٢

التي تسمى موجهة وقد لا يصرح بذلك فتسمى القضية مطلقة

واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة والصلواة

العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية

فان طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا

الانسان حيوان بالضرورة والا كذبت كقولنا كل انسان

حجر بالضرورة . فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة

اي قد يكون الحكم في القضية الموجهة بان النسبة

ثبوتية او السلبية ضرورية اي ممتنعة الانفكاك

من الموضوع على احد اربعة اوجه الاول انها ضرورية

ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان

ضرورية فتسمى لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة

هي القضية ضرورية مطلقة لاشتمالها على

على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف ا
الوقت الثاني انها ضرورية تتعلق ام الوصف العنـ
اي ثابتا للذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة ما دام كاتبا والاشي منه بساكن للاصابع
ما دام كاتبا فتسمى ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة
بالوصف العنواني وكون هذه القضية اعم من المشروطة
الخاصة كما سيجي الثالث انها ضرورية في وقت
معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة
الارض بينه وبين الشمس ولاشي من القمر بمنخسف بالا
وقت التربيع فتسمى ح وقتية مطلقة لتقييد الضرو
بالوقت وعدم تقييد القضية باللادوام الرابع
انها ضرورية في وقت من الاوقات كقولنا كـ
انسان متنفس بالضرورة وقتا ما ولاشي منه

متنفس

٩٤

بمنتشرة بالضرورة وقيامًا فمنتشرة بالضرورة
مطلقة للكون وقت الضرورة فيهما منتشرة اي غير معين
عدم تقيد القضية باللادوام فراعية مطلقة
الفرق بين الضرورة والدوام ان الضرورة هي استحالة
انفكاك شيء عن شيء والدوام عدم انفكاك شيء عنه
وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام اعني
عدم انفكاك النسبة الايجابية والسلبية عن الموضوع
ما ذاتي او وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام
الذاتي اي انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات
الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها
على الدوام مطلقة لعدم تقيد الدوام بالوصف العنواني
وان كان الحكم بالدوام الوصفي اي لعدم انفكاك النسبة
عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا

اى قوم مفاهيم فى العرف اللغة

لتلك الذات الموصوف مسميت عرفية لان اهل العرف

يفهمون هذا المعنى من القضية التى تحتمل من الموجهة التى

عند الاطلاق فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع

ان هذا الحكم ثابت ما دام كاتبا وعامة لكونها اعم من

العرفية الخاصة التى سيجى ذكرها او بفعلية بما اى

بها بتحقيق النسبة المطلقة العامة هى التى

حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل اى فى احد الازمنة

الثلاثة فتسميتها بالمطلقة لان هذا هو المفهوم من

القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بضرورة او

دوام او غير ذالك من الجهات وبالعامة لكونها اعم

الوجودية اللادائمة واللاضرورية على ما سيجى

او بعدم ضرورة الى اخره اذا حكم فى القضية بان

النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد

بالاجد

بالايجاب الى ... غير ... له يعني ان
سلبه عن غير ... الضروري ممكنة الشاملة
على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكونها اعم
المحكتة الخاصة فهذه بسائطه اي القضايا الثمان
المذكورة من جملة الموجهات لبسايط اعلم ان القضية
الموجهة اما البسيطة وهي ما يكون حقيقتها اما ايجاباً
فقط او سلباً فقط كما مر من الموجهات الثمانية واما
مركبة وهي التي يكون حقيقتها مركبة من الايجاب والسلب
شرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة
مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا كل
انسان ضاحك بالفعل لا دائماً فقولنا لا دائماً
اشارة الى حكم سلبي اي لا شيء من الانسان بضاحك
بالفعل او لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا كل

انسان كاتب بالضرورة حي الموتي بعضنا

ممكنتان عامتان الامكان العام

ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام وال

بالايجاب والسلب ح بالجزء الاول الذي هو اص

القضية واعلم ان القضية المركبة انما تحصل

بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل اللادوام واللا

ضرورة العامتان اي المشروطة العامة والعرفية

العامة والوقتيان اي الوقتية المطلقة والمنتشرة

المطلقة باللادوام الذاتي اي هذه النسبة المذ

في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع

فيكون نقيضها واقعة النسبة في زمان من الازمنة

فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة

للاصل في الكيف فهم المشروطة الخاصة الع

بالانعكاس

نقيضها

المعينة

يدة بالدوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع

بالضرورة ما دام كاتبا الا دائما لا شيء من الكاتب

بمتحرك الاصابع بالفعل والوقتية الخاصة هي

المرة الفعلية المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام

لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتبا لا

دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل والوقتية

المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من

اسمهما لفظ الاطلاق فسمت الاولى وقتية والثانية

منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام

الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة

لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة المطلقة

المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لا شيء من الانسان

بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اي كل انسان

منتقس بالفعل بالضرورة لا دائما فمعنى اللادوام

الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية

ما دام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما

بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة

الطرف المقابل فيكون معنا واللاضرورة الذاتية بالممكنة

عامة مخالفة للاصل في الكيف والوجودية اللا

ضرورية لان معنى المطلقة العامة هو فعلية

النسبة ووجودها في وقت من الاوقات ولاشتما

لها على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية هي

المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية

كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اي لا شيء

من الانسان بمتنفس بالفعل لامكان العام

فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة اما

جـ[illegible] لا دوام الذاتي اما تقييد ١٢٧

اللادوام بالذاتي [illegible] والـ[illegible] بين ما الدوام الوصفي

غير صحيح ضرورة منافي اللادوام بحسب الوصف مع الضرورة بحسب

الوصف مع الضرورة الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد

الوقتين المطلقتين باللادوام الوصفي اي لكن هذا

التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد

هذه القضايا الاربع باللادوام الذاتي كذلك يصح

تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ما

سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة

وصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل

من تلك القضايا الاربع مع كل من تلك القيود ستة

عشر ثلثة منها غير صحيح اربعة منها صحيحة معتبرة

والتسعة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ان

المراد بالقضايا الاربع [illegible] والـ[illegible] لذلك واحد
والوقتية المطلقة والاولى والدوام [illegible]
الذاتية والوصفية [illegible]
تقييد [illegible] العامة [illegible]
الوصفي وتقييد [illegible] العامة [illegible]
المطلقة تقييد الاربع باللادوام الذاتي [illegible]
[illegible] الوقتية [illegible] اللاضرورة الوصفية وتقييد [illegible]
المشروطة باللاضرورة الوصفية واللادوام
الذاتية [illegible] اللاضرورة الذاتية الوصفية
المطلقة باللاضرورة الذاتية [illegible]
سوى المشروطة [illegible]

لما يمكن تقييد المطلقة بااللادوام
الذاتيين كذلك عكس تقييد بااللادوام واللاضرورة
الوصفيين ونبذا الى انهم الاحتمالات الصحيحة
المعتبرة ولما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة
الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا اما
دوام الذاتي والوصفي ليس من الاحتمالات الثلثة التي
غير معتبرة عندهم وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر
فيما اشرنا اليه بل سبحي الاشارة الى بعض اخر وثمة
تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المهتدي
لما ذكرت يمكن من استخراج اي فرد
الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة
المقيدة باللادوام الذاتي نحو لا شيء من الانسان
متنفس بالفعل لادائما اي كل انسان متنفس

مركبة من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى
سالبة اي كما انه حكم في الممكنة العامة بلاضرورة الجانب
المخالف فقد حكم بلاضرورة الجانب الموافق ايضا فيصير الممكنة
مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة ان سلب ضرورة الجانب
المخالف هي امكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الموافق هو امكان
المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق
وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص
ان معناه كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من
الانسان بكاتب بالامكان العام   فهذه مركبات
[illegible] القضايا السبعة المذكورة وهي المشروطة الخاصة
والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية و
الوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة   فخالفت الكيفية
في الايجاب والسلب وقد مر بيان ذلك في معنى اللادوام

والاضرورية واما الموافقة في الكمية اي الكلية والجزئية

الموضوع في القضية المركبة من قاعدة حكم عليه

مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم في الجزء الاول

على كل الافراد كان في الجزء الثاني ايض على كلها وان كان

بعضها في الاول فكذلك في الثاني لما قيد بهما اي

التي قيدت بهما اي بالدوام واللاضرورة يعني اصل القضية

على تقدير اخرى سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او

سلبيتين او مختلفتين فقولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن

انسانا متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال

النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو ليس

كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وكذلك اللزومية

الموجبة هي ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة والسالبة ما

فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة ... او لم يكن هناك اتصال

في الاتفاقية ... لما لا تنافيه فهي ما حكم فيها بصدق
... من غير ان يكون ذلك مستندا الى علة ... نحو كلما كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق او ليس كلما كان الانسان ناطقا
الفرس ناهقا لعلاقة وهو امر بسببه يستصحب المقدم
التالي كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ... في النسبتين سواء كانت النسبتان
ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين وان كان الحكم بتنافيهما
فمنفصلة موجبة وان كان بسلب تنافيهما فهي منفصلة
سالبة وهي الحقيقية فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي فالمنفصلة
النسبتين في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد
... اما ان يكون هذا العدد ... او حكم فيها بسلب تنافي
النسبتين في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا
العدد زوجا او منقسما بمتساويين ... والمنفصلة المانعة الجمع ما

حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في صدق فقط

الشيء اما ان يكون شجرا واما ان يكون حجرا والمنفصلة المانعة

ما حكم فيها بتنافي النسبتين او لا تنافيهما في الكذب فقط

ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق او صدقا فقط اي

في الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع

النسبتان في الكذب وان لا يجتمعا ويقال للاولى الاولى مانعة الجمع

بالمعنى الاخص والثاني مانعة الجمع بالمعنى الاعم او كذبا فقط

اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق وللاولى

الخلو بالمعنى الاخص والثاني بالاعم لتنافي الجزئين او

كان المنافاة بين الطرفين اي المقدم والتالي منافاة ناشية عن

ذاتيهما في اي مادة تحقق كالمنافاة بين الزوجية والفردية

لا من خصوص المادة كالمنافاة بين السواد والكتابة في انسان

يكون اسود غير كاتب ويكون كاتبا غير اسود فانه المنافاة الواقعة

٣٠ في هذه القضية الاتفاقية بل بحسب خصوص المادة اتفق

بين الكتابة في الورق والتشكيك في ناحية اخرى فهذه منفصلة

اتفاقية ثم الحكم كما ان الحملية تنقسم الى محصورة

ومهملة وشخصية وطبعية كذلك الشرطية سواء كانت متصلة

او منفصلة تنقسم الى المحصورة كلية وجزئية ومهملة وشخصية

ولا ينعقد الطبيعية ههنا تقادح المقدم كقولنا

كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كلية وسورها في المتصلة

الموجبة كلما ومهما ومتى وما في معناها وفي المنفصلة دائما وابدا

هذا في الموجبة واما السالبة مطلقا فسورها ليس البتة

او بعضها مطلقا اي بعضا غير معين كقولنا قد يكون اذا كان الشيء

حيوانا كان انسانا جزئية وسورها في الموجبة متصلة

او منفصلة قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون

[illegible] تنتج الى مثال [illegible]

قو

ثم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضها بان يسد

بيان الكلية والبعضية فيها فمهملة نحو اذا كان

كان حيوانا في الاصل اي قبل دخول ادوات الاتصال

والانفصال عليهما حمليتان كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود فان طرفيها وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان

حمليتان او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة

موجود وكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة فان

طرفيها وهي قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما

قولنا لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان متـ

او منفصلتان كقولنا ان كان دائما اما ان يكون العدد زوجا

او فردا او دائما اما ان يكون العدد منقسما بمتساويين

بها او مختلفتان بان يكون احد الطرفين حملية والاخرى

او احدهما حملية والاخرى منفصلة   احدهما متصلة

مرسلة مطلبك باستخراجهما قولنا ٣

ماعراي عن ان يصح السكوت عليهما ويحتمل الصدق

مثلا قولنا الشمس طالعة تام خبري يحتمل الصدق

ويسمي بالقضية ايضا هذا تا اذا دخلت عليه اداة

تمال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح ان

عليه ولم يحتمل الصدق والكذب بل

اليه قولك فالنهار موجود احتوى القضيه

القضيتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات

قيل واما لان الكلام في تناقض القضايا بحيث

ثم الخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة

سالبة الجزئيتين فانهما يصدقان معا في تحقق

الانسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض

وبالعكس او يلزم من كذب كل

من القضيتين صدق الاخرى وكذبها

الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان

شيء من الحيوان بانسان وكل حيوان انسان فلهذا

التناقض بين الكليتين ايضا ثم اعلم ان القضيتين

المحصورتين يجب اختلافهما في الكم كما سيصرح به المص

ولا بد من الاختلاف في ما يشترط في التناقض بان يكون

احد القضيتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين

كذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب ثم ان

القضيتين المحصورتين يجب اختلافهما في الكم ايضا

ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة فان الضرورية

قد يكذبان معا كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء

من الانسان بكاتب بالضرورة والممكنتين قد يصدقان

كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من

فان عاد اتحادها فيما عداها ويشترط في
اتحاد القضيتين فيما عدا الثمانية المذكورة اعني الكم
والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في
ثمانية قال قائلهم در تناقض ثمشت وحدت شرط دان
موضوع ومحمول ومكان وحدت شرط واضافه جز وكل
قوه وفعل است در آخر زمان والنقيض للضرورية اعلم
يعني كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم فيها بضرورة
الايجاب او السلب هو قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة
لان سلب كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض
ضرورة الايجاب امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان
الايجاب ونقيض الدوام سلب الدوام وقد عرفت
انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب
فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه فعلية

الى ايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح فهو
والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة
لنقيضها الصريح وهو الاولى وامر مفهوم لحصل من
القضايا المعتبرة المتعارفة فالاولى نقيض الدائمة هو
العامة ثم اعلم ان نسبة الحينية الممكنة الى الش
العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية فان نسبه
الممكنة هو التي حكم فيها بسلب الضرورية في الجانب الم
الوصفية اي الضرورة ما دام الوصف عن الجانب المخالف
نقيضه حينا ما حكم فيها بضرورة الجانب المخالف بعض الوص
فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا نقيضه
ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان
ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية
حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الم

مم

٣٢ ة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك لان الحكم
العامة بدوام النسبة مادام ذات الموضوع متصفا
بعنوانه فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام
ووقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف العنواني
العامة على الحينية المطلقة المخالفة القضية العرفية
فنقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع
قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين
الفعل والمصنف لم يتعرض لبيان نقيض الوقتية و
المطلقتين من البسائط اذ لا يتعلق به
فيما سيأتي من مباحث العكوس وكذا
البسائط فتامل والمركبة قد علمت ان
رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون
جزئية لا على التعيين بل على سبيل منع الخلو
بوقوع لا جزئية بنقيض القضية المركبة

نقيضي احد جزئيها على سبيل منع الخلو فنقيض

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما

من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة

الخلو وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالضرورة

حين هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وله

بعد اطلاعك على حقائق المركبات ونقائضها ليسا

من استخراج نقائض المركبات لكن في الجزئية

الى كلام ... في انه لا يكفي في احد نقيضي القضية المركبة

التردد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان اذ قد

المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما

وتكذب كلا نقيضي جزئيها اية وهما قولنا لا شيء

من الانسان دائما وقولنا كل حيوان انسان دائما وجه

نقيض الجزئية ان يوصف افراد الموضوع كلها

الجزئية هي الكلية ثم يردد بين نقيض الجزئية

الواحد من حيث الافراد ويقال في المثال المذكور كل نحو س

حيوان انسان دائما او ليس بانسان دائما فيصدق

الثاني هي قضية حملية مردودة المحمول فهو الحكم على كل فرد

ابتداء للموضوع في الشرطية سواء كان الطرفان هما

الموضوع والمحمول او المقدم والتالي واعلم ان العكس كما

يطلق على المعنى المصدري المذكور كذلك يطلق ايضا على القضية

القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي

من قبيل اطلاق اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق

مع بقاء الصدق يعني ان الاصل بحيث متى صدق لزم

ان يصدق صدق العكس لا انه يجب صدقهما في الواقع

والكيف يعني ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة

ان سالبة كان سالبة انما تنعكس جزئية يعني ان

الموجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان حيوان او جزئية

٦٥

نحو بعض اللانسان حيوان انما تنعكس جزئية بالجزئية

لان الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر فهو

انه اذا صدق المحمول على الموضوع كلا او بعضا يصدق

الموضوع والمحمول في ذلك الشيء ... المحمول على فرد ...

في الجملة واما صدق عدم الكلية فلان المحمول في القضية

الموجبة قد يكون اعم من الموضوع ولو عكست القضية ...

الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس

اللازم الصادق في جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو

الدال في الحمليات وقس عليه الحال في الشرطيات فقوله

لجواز عموم الخ بيان الجزء السلبي من الحصر المذكور واما

الايجاب فبديهي ... ولا لزم سلب الشيء عن نفسه

تقريره انه لو كلما صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر

لا شيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض

الاصل وقولنا بعض الحجر انسان ولا ينعكس

بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو سلب الشيء عن

الحال ... وهو نقيض العكس لان الاصل

... منه ... النقيض باطلا فيكون الاصل

حقا وهو المطلوب عموم الموضوع لانه ... سلب

... عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض

... مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق

... الانسان ليس بحيوان او المقدم ... قد لا

... اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق ...

اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا واما بحسب الجهة

... هو انعكاس القضايا بحسب ... الكيف

... الجهة ... فمن الموجبات تنعكس الى ... ان

... الدائمة مثلا كلما ... قولنا بالضرورة او

دائما كل انسان حيوان صدق قولنا بعض

حين هو حيوان وكلا فيصدق نقيضه وهو دا

الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا فمع الاصل ينتج

لا انسان بانسان بالضرورة او دائما حت وا

المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة

بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا صدق بعض

متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع وكلا فيصدق

نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع كاتب متحرك

الاصابع ومع الاصل ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام

من الكاتب بكاتب امر باهت والخاصتان اي المشروطة

الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية م

مقيدة باللادوام واما انعكاسهما الى الحينية المطلقة

فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان

قوله

الا جاءنا ان صدقت في عكسها الجزئية

وأما الالحاد فهو ان صدقه انه لو لم يصدق

نقيضه ولنضم هذا النقيض الى الجزء الاول

فينتج نتيجة ونضم الى الجزء الثاني من الاصل

اثنان وتلك النتيجة ... كما صدق بالضرورة

كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا الا دائما

... ذلك عكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل

... متحرك الاصابع لا دائما اما صدق الجزء الاول فقد

... واما صدق الجزء الثاني الى اللادوام ومعناه

متحرك الاصابع كاتبا بالفعل ... فلو لم يصدق

هو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما

الا ... الاصل ونقول كل متحرك الاصابع

متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج كل

متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم
من الاول ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما
من كاتب متحرك الاصابع ... ما ينتج لا شي
الاصابع متحرك الاصابع وهذا يدل في المنتجة
فيلزم من صدق نقيض الانعكاس العكس واحد
فيكون الطارد فيكون اللازم دوام حقا وهو
والمطلقة العامة مطلقة عامة اي هذه
تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيه
كل ب ج باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب
والا لصدق ... وهو لا شي من ب ج د
ا ... لا شي من ب ج هف
وان صدق وصف الموضوع على ذات
المعتبرة في العلوم الامكان عنده

... على ان ... الى حوانه

تقوم ... الكلية صدق عليه سب بالامكان ... صدق

... ان بعض ... صدق عليه ب بالاطلاق صدق

الامكان ... الشيخ بعض كل ج ... بالاطلاق

... صدق عليه ج بالفعل صدق عليه ب ...

... على السلو با الشيخ ... بعض ... صدق عليه

بالفعل صدق عليه ... الامكان ... لا ...

... الاصل ج صدق العكس ... فانه ... بالفعل

... العربي صدق كل حار ... بالفعل ...

... لم يصدق عكسه وهو ان بعض ... يكون ...

بالامكان ... الاختيار

... اللعنة ... بانه الاعلى ... المتن

... عكس الامكانات دائمة ... في ...

البابعة وسادسة الفصل

اذا صدق قولنا لاشي من الانسان بحجر بالضرورة

صدق لاشي من الحجر بانسان دائما و الالمكن

بعض الحجر انسان بالفعل وهو ينافي الاصل

الجزء الثانية عشر من الخلف والعاشرة

اي المشروطة العامة والعرفية العامة

انه عشر اذا صدق بالدوام او بالضرورة لاشي

الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق الا

شيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكنا

وهو ينافي الاصل بعض ساكن الاصابع

بساكن الاصابع هفة

اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة

عرفية عامة سالبة كلية منعكسة الى

احتمالها للوقتية

فصل لا [illegible] حيث وقت التي بسيط لا د

كذلك باعتبار النفس بقيت به لان العام لا يستلزم

ذلك كله مختصة بالمرة ونادا تحقق انه لا يعد

الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ الاعم لازم

للقضية فلو انعكس الاخص لكان العكس لازما للاعم والاعم

لازم الاخص وكلام لازم الاخص لازم فيكون العكس

لازما للاخص ايضا وقد ثبت عدم انعكاسه [illegible]

فلا عكس للعرفية لانها اعم من الكلية والممكنة

لانها اعم من سائر الموجهات اذا [illegible]

[illegible] والاخص بطريق الاولى [illegible] العكس

عكس النقيض [illegible] بل نقيض المحمول مع بقاء الصدق

... ما ...

الجمل ... ثانيا من نقيض التالي

مع بقاء الصدق ... ولهذا الاصول ...

ان اتحد صادقا ومع بقاء الكيف اي ان كان الاصل

من العكس موجبا وان كان سالبا كان سالبا مثل قولنا

كلما ج ب ينعكس عكس النقيض الى قولنا كلما ليس ب ليس ج

وهذه الطريقة القدماء واما المتاخرون فقالوا عكس

النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الجزء الاول

ثانيا مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان

العكس سالبا وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كالاول

كلما ج ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج ...

موجب لعكوسهما ... الاول ثانيا ...

باعتبار بقاء الصدق ... التعريف الثاني ...

١٠٦ على مطلقة عامة ... فنقول الخاص

أنما ... من الكاتب به ... الاصابع ماداما كاتبا

مه لا شيء من الساكن بكاتب مادام ساكنا الاصابع

بعض الساكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول

فبيانه واما الجزء الثاني فلانه لولاه لصدق

لا شيء من الساكن بكاتب دائما وهذا مع الاصل

وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من

الكاتب بكاتب دائما وانما لم يلزم الانعكاس في الكل لانه

يصدق في مثل قولنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل الصدق

لا شيء من الساكن بكاتب دائما ... فافهم السر في

واما السالبة الموجبة وهي لا تنعكس الا جزئية ١٠٠

١٠ انعكاس المجموع الى المجموع ... بانعكاس

... لك ... بملاحظة العكس

بالمحال [illegible] جاز ان الممكن لا يستلزم المحال

[illegible] الحينية اللا دوامية [illegible] ان [illegible] فاذا

وهمان هو المطلقة السالبة [illegible] قد بين ونقيض

في الكل ان نقيض العكس [illegible] الاصل [illegible] المحال

المحال انما يكون ناشيا من الاصل او من نقيض

العكس [illegible] تاليفهما لكن الاصل مفروض الصدق والشكل

هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه فتعين الثاني

فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وكذا الكلام

في السوالب الباقية وهي تسع الوقتية والمنتشرة

المطلقة والمطلقة [illegible] والممكنة العامة من [illegible]

الوقتيتان والوجوديتان والممكنة العامة

بالنقض [illegible] بدليل الخلف في مادة

الاصل في [illegible] العكس [illegible]

بعض ... سالبة ... المتأخرون

شرط ... بها ... سالبة ... حكم

أي في ... التفصيل السوالب

في كما ان السالبة الكلية تنعكس في المنفصل

سالبة الجزئية لا تنعكس ... لصدق ... نفسها

الحيوان لا انسان ... بعض الانسان ... اما بعض

ولذلك السبع في الموجبات ... لا حيوان

... اعني ... و

... والمطلقة العامة ... تنعكس و

... على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس

... اي حكم السوالب هنا حكم الموجبات

... الموجبة في ... ان ... تنعكس الجزئية

من كالانسان بالحيوان ... بعض ...

لصدق البعض ... الكل ... مخصوص ...

جهة الدائمتان والعامتان تنعكسان

امنا حينية مطلقة الدائمة ولا عكس

مطلقة ... الى قياس الموجبات في المستوي ... ولم

المكتشف كما ان المطالب المذكورة في العكس المستوي

هو البيان ... هاهنا والنقيض هو الذي

كان يثبت بالخلف ...

مادة النقض هاهنا ... الخلف ... بين ...

الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ...

الى العرفية الخاصة المبيان العكاه ...

الجزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة

يصدق تبين ... الدائمة

اوخلاف يلحل الافتراق وهو انه ليس

بعض ... لحكم الدوام الاصل وج

بعض كلي الملازمة بالفعل على ماهو التحقيق وصدق

بالفعل وهو الدوام العكس ثم قول ... ح ملزام

ناتج في بعض الاوقات كونه ب فيكون ب في

التكون ج ... الوصفين اذا تنافيا في الاوقات

كل في ... الاخر في الجملة وقد كان ... ح

... هذا خلف وصدق ان بعض ب اعني

... ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت

... وايضا لبيان انعكاس الممكنة

جزئية في العكس ... الى العرفية ...

... صدق ... الجزء الاول ... ... العكس ...

فعل ... شيء ...

ما ليس ج كلا دائما اي ليس بعض ما ليس ب

وذلك بالافتراض وهو ان يفرض ذات ما ليس ب

د فيصدق د ليس ج بالفعل على ما مضى ...

ود ليس ب بالفعل بحكم لا دوام الاصل وهو

ما ليس ب ج بالفعل وهو ملزوم لا دوام العكس

الا ثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول ليس ج

كلا لانه كان ج في بعض الاوقات لكونه ليس ب

ليس ب في بعض الاوقات ... ج ... حكم

حكم الاصل ... ما دام ج ...

ما ليس ب وهو ليس ج ... ولم ...

من العكس فيثبت العكس ... ... فيه

فقط

... أو ...

البحث ... مسائل ...

... هذا ... القياس ... الشيء ... على ...

كلي ... الذي ... على ...

من ... وهيئته وذلك أن يكون ...

... هيئته ... العقل ... المحسوسة ... المادة

العقل قياس ... على ...

... المحسوسة ومن هذا ... الله ... وقوله

... فإن ... الأقتران ...

... على ... القياس

... ولأنه ...

... متغير وكل متغير حادث فالعالم

... البرهانات العرفية

[illegible] الشمسية [illegible]

[illegible] يعني المتحرك

أي النتيجة [illegible] هذا الشيء انسان كان حيوان

وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انسانا

ونلصق [illegible] على الاقتراني الحملي [illegible]

من الشرطي من الحملي اي من الاقتراني الحملي

لكون الموضوع في القالب أخص من المحمول وأول

فيكون اعتبار الكبرى أكثر أفرادا والمتكرر [illegible]

لتوسطه بين الطرفين وهو ما فيه اي المقدمة الـ

فيها اصغر [illegible] الصغرى [illegible] وسميت

لاشتمالها على الأصغر الكبرى اي سميت [illegible]

لاشتمالها على الأكبر الشكل [illegible]

يلتجئ [illegible] ثم يرجع اليه [illegible]

أهمد

شرح ... للحاشية الشريفة

... بل في كلها ... الله ... في ما

... في اعتبار التأليف بعد الترتيب انشا

... الجزء الصوري في الحد ... فانه ...

... كاملها ... من قضايا ... خرج ...

... الكليات ... الباقية في القضايا الواحدة

... عكس نقيضها اما البسيطة فقضايا

... من القضايا ... الفرضية والطرد

... كما ... الا ... المتعارف ... من

... قضايا متعددة ... خرج

... نحو ... مثل

(٦٥)

في المساواة

تعجيب وبح فانه لم يعرف فضلا

لم نلق الا انه بين بعض بعد مقدمة خارجية

المساوي وساوي وقياس المساواة مع ما

يرجع الى قياسين ونحا ليس من اقسام

بالذات فاعرف ذلك والقول الاخر الذي

وحطلويا فاكان في القول الاخر النتيجة

والمراد بما يتشطر فانه المحكوم عليه وبه والمراد بها

التي تنسب الواقع بين طرفيه من ارتحقق

الايجاب او السلب فانه قد يكون

الاستثنا يحتي نقيض النتيجة كقولنا الا ان

حيوانا ... ينتج ان

المذكور

مشق الشيخ ... في ...

... قال ... الا ... انه

... الاصل ... احسن ... على الشيخ

... لكونه في غاية البعد ... اول ... ونشرط ...

... قول ... الصغرى وفعليتها ... تعدى الحكم من

الاوسط الى الاصغر ... الحكم في الكبرى

... كان او سلبا انما هو على ما تثبت له الاوسط

... يلزم تعدى الحكم بنا على مذهب الشيخ

ولم يحكم في الصغرى ان الاصغر ثبت له الاوسط

بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر

... الكبرى ليلزم ... الاصغر في الاوسط

... الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك

لان الاوسط ... على الاصغر ويجوز ان يكون

محمول من الموضوع ...

يحتمل ان يكون الاصغر ... بعض

فرد ... على ... بعض ... الكل ...

للاصغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان ...

الحيوان فرس لينتج الموجبتان الكلية والجزئية

والاول للغاية اي ان هذه الشروط ان ينتج الصغرى

الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الموجبة الكلية

الموجبتين في الاول يكون النتيجة موجبة كلية

الثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغريان الموجبتان

مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية

على ما سبق ... بالغير ...

بقوله لينتج والمقصود الاشارة الى ان انتاج هذه

الشكل محصورات الاربع بديهي ... انتاج ...

حاصل الشكل الاول ... في الاوسط المحكوم ... الاوسط فيكون الاصغر ... محكوما ... الاكبر ... ١٢

...

سيجيء تفصيلها وفي الثاني

فيما في الكيف فيشترط في هذا الشكل بحسب

الكيفية اختلاف فصل المقدمتين في الايجاب والسلب

فلو تألف هذا الشكل من الموجبتين

لحصل الاختلاف وهو ان يكون الصادق في نتيجة

الايجاب تارة والسلب اخرى فانه لو قلنا كل

حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب

الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب

الحال لو تألف من السالبتين كقولنا لا شيء من

الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر فالحق الايجاب

لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب وكالاختلاف

هو علامة عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم

المقدمتين فلو كان الاندراج بين المقدمتين الموجبة

(٩١)

لما كان الحق في بعض الحيوان هو السالبة

منهما السالبة الا صدق في بعض او جهتها الموجبة

كلية الكبرى اي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية

الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف نقول

ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الايجاب

ولو قلنا بعض الانسان ليس بناطق كان الحق السلب

مع دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل

الجهة امران الاول احد الامرين اما ان يصدق

على الصغرى اي يكون دائمة او ضرورية واما انها

كبرى من القضايا الست التي تنعكس السوالب الى

السبع التي لا تنعكس سوالبها والثاني احد الامرين

ان الممكنة لا يستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية

سواء كانت الصغرى او كبرى او مع كبرى مشروطة

وصاهنا

ضرورية ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية
او مشروطة عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى
ضرورية او غيرها ودليل الشرطين انه لولاهما لما انتج
بل يناسب هذا المختصر لينتج الكليتان
مختلفان في الكم ايضا سالبة جزئية الضرو
به في هذا الشكل ايضا اربعة حاصلة من ضرب الكبرى
الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الجزئية و
ضرب الكلية الكبرى السالبة في الصغريين
فالضرب الاول هو المركب من كليتين والصغرى
كل ج ب ولا شيء من ا ب والضرب الثاني
من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شيء
وكل ا ب والنتيجة فيهما سالبة كلية نحو فلا
ج ا واليهما اشار المص بقوله لينتج الكليتين

سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى
موجبة وكبرى سالبة كلية نحو بعض ج ب ولا شيء من ا
ب والضرب الرابع هو المركب من صغرى موجبة جزئية
وكبرى كلية سالبة نحو بعض ج ب وكل ا ب و
سالبة جزئية نحو بعض ج ليس ا واليه اشار
المشترط له والمختلفان في الكم الخ كما انهما مختلفان
الكيف بناء على ما سبق في الشرط سالبة جزئية
بالخلف يعني دليل انتاج هذه الضروب لهذه
امور الاول الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة
صغرى وكبرى القياس لكليته كبرى لينتج من الشكل
ينافي الصغرى وهذا جار في الضروب الاربعة
الثاني عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج
وذلك انما يجري في الضرب الاول والثالث

٣٤٣ ثم انها الربع الأخرى الجزئية تنتج ستة منها ينتج الإيجاب و
ثلثة ينتج السلب اما المنتجة للإيجاب فأولها المركب من
ملين كليتين نحو كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا
الثاني المركبة من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى والى هذين اشار المص بقوله لينتج ايجابا ثالث
منها الموجبة الكلية مع الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية
الكبرى الثالث عكس الثاني اعني المركب من موجبة كلية
صغرى وموجبة كلية جزئية كبرى واليه اشار بقوله او
بالعكس فليس المراد من العكس عكس الضربين المذكورين اذ
ليس لعكس الاول الا الاول فتامل واما المنتجة للسلب فاحدها
من موجبة كلية وسالبة كلية والثاني من جزئية
وسالبة كلية واليهما اشار بقوله مع السالبة
كلية اي ولينتج الموجبتان مع السالبة الكلية الثالث

من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قال وللكلية مع الجز

اي الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية بالخلف يعني

بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج اما بالخلـ

ف وهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى و

ايضا تبعا لايجابه صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الاصل

وهذا يجري في الضروب كلها واما بعكس الصغرى ليرجع الى

الشكل الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية وهو في الاول

والثاني والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير شكلا

رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولا لينتج نتيجة ثم

يعكس هذه النتيجة الى النتيجة المطلوبة وذلك حيث يكون

الكبرى موجبة ليصلح عكسها صغرى للشكل الاول مع

ان صغرى كلية فيصلح كبرى له كما في الضرب الاول والثالث

وفي الرابع والخامس شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكمية

..كلية تنعكس كنفسها وا لاخران فكبريهما موجبة

ية ولا تنعكس الا جزئية موجبة وهي لا يصلح كبرويه

للشكل الاول مع ان صغريهما ايضا سالبة لا يصلح صغرى

الاول الثالث ان يعكس الصغرى ليصير شكلا اول

ثم يعكس الترتيب يعني يجعل الصغرى كبرى والكبرى

فيصير شكلا اولا ثم ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة

المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية

لكبرويه الشكل الاول وهذا انما هو في الضرب الثاني

صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاول والثالث

فهما موجبة لا تنعكس الا موجبة جزئية واما الرابع

سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسه

الا جزئية فتدبر وفي الثالث ايجاب الصغرى

عليتها لان الحكم في كبراه سواء كان ايجابا او سلبا

على ما هو الاوسط بالفعل كما مر لو لم يتحد ان يحمل
بالفعل لما كان يتحد اصلا ويكون الصغرى سالبة لم
يتحد الحق لا بالفعل ويكون الصغرى موجبة ممكنة لم
يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر مع
اصلا لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان
يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم بالاكبر الى الاصغر مثل
يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس
يصدق بعض الانسان فرس ليتنج الموجبتان الجزئيتان
المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرائط المذكورة
حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات
الاربع كلها وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين
الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها

بحالها

٣٧٨ والامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او
اما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احدهما وذلك
لانه لولا ذلك لو اما كون المقدمتين سالبتين او جزئيتين
او الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف و
على تقدير الثلثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم اما
الاول فلان الحق في قولنا لا شيء من الحجر بانسان ولا شيء
من الناطق بحجر هو الايجاب ولو قلنا ولا شيء من الفرس
بحجر كان الحق السلب واما على الثاني فلانا اذا قلنا البعض
الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو
قلنا كل فرس حيوان كان الحق السلب واما على الثالث
فالحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم
حيوان هو الايجاب ولو قلنا بعض الحجر ليس بحيوان
هو السلب ثم ان المصنف لم يتعرض لبيان شرائط الرابع

بحسب ... لقلة الاعتماد بهذا الشكل الكامل ...
الطبع ولم يتعرض ... لنتائج الاختلاطات الحاصلة ...
الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة لطوله ...
وتفصيلها مذكور في مطولات هذا الفن لينتج
المنتج في هذا الشكل بحسب الشرطين المذكورين ...
ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة
الكلية ومن ضم الصغرى ... من السالبتين الكلية والجزئية
مع الكبرى الموجبة الكلية ومن ضم كليتها اي الصغرى السالبة
الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالاول من هذه
الضروب وهو المؤلف من موجبتين كليتين ...
من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج
موجبة جزئية ... والبواقي المشتملة على السلب تنتج ...

جزئية

نية في جعلها الا في حد احد وهو المركب من صغرى
سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة
في عبارة المصنف تسامح حيث توهم ان ما سوى الاولين
هذه الضروب ينتج السلب الجزئي ... كما
... موجبة على جزئية كان ...
تفصيل هاهنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية الاول
موجبتين كليتين الثاني من موجبة كلية صغرى
موجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية الثالث
من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة
الرابع عكس ذلك الخامس من صغرى موجبة جزئية
سالبة كلية السادس من سالبة جزئية
موجبة كلية كبرى وهذه الضروب الخمسة الباقية
ينتج سالبة جزئية فاحفظ هذه التفصيل فانه نافع

منها سمي بالخلف وهو في هذه الاشكال ان يوخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى وهذا انما يجري في الضرب الاول والثاني من الثالث والرابع والخامس وقد قال المصنف بجريانه في السادس وهو سهو اوله الترتيب وذلك انما يجري حيث يكون الكبرى والصغرى كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للعكس كما في الاول والثاني والثالث والثامن ايضا ان السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون البواقي يعكس المقدمتين فيرجع الى الشكل الاول لا يجري هذا الحكم الا حيث يكون الصغرى جزئية والكبرى سالبة كلية لينعكسا الى الكلية كما في الرابع والخامس لا غير وبالرد ولا يجري الا حيث يكون

الحمد

سان مختلفين في الكيف والكبرى كلية والصغرى

الانعكاس كما في الثالث والرابع والخامس

انه ان انعكست السالبة الجزئية لا تعتبر تعكس

في الاحيث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة

اس ويكون الصغرى او عكس الكبرى كلية

يلزم من الاولين في هذا الشكل فتدبر وذلك كما في

والثاني والرابع والخامس والسابع الا ان انعكست

بالجزئي دون الموجب وضابطة شرايط الاربعة

الامر الذي اذا روعي في كل قياس انتج الى جهتي

مشتملا على الشرايط السابقة [illegible] لا بد اي

في انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع

الخلو عموم موضوعية الاوسط اي تقييده كلية

[illegible] عها الاوسط الكبرى في الشكل [illegible] او كاحد

المقدمتين في الشكل الثالث وكالصغرى في الضرب
... الثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل
الرابع مع ملاقاتها للاصغر بالفعل اي بان يحمل الاوسط
ايجابا على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول
بان يحمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل كما في
الشكل الثالث وكما في صغرى الضرب الاول و...
والرابع والسابع من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة
استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه
الثلثة وحمله على الاكبر اي او مع حمل الاوسط على الاكبر
اي ايجابا لان السلب سلب الحمل وانما الحمل هو الايجاب
وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثاني والثالث
والثامن من الشكل الرابع فالضربان الاولان قد اندرجا
تحت كلا شقي الترديد الثاني فهو الفصل على سبيل منع

...

ن ... موضوعية الاكبر مع ...

جميعا وكونه ... الاوسط الى وصف

... الاشارة الى الشرائط ... جميع ... الاكبر للنسبة

الشكل الاول والثالث وستة ضروب ... الى ... استخراج

حفظه واعلم انه لم يقل او الاكبر اي ... مع

... حتى يكون اخص لان الملاقاة تشتمل

الحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب

الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى

منتجا ويلزمه ايضا كون القياس المرتب على هيئة

الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية

المقدمتين منتجا وقد اشتبه ذلك على بعض الفحول

... عموم موضوعية الاكبر هذا هو الامر

من الامرين الذين ذكرنا انه لا بد في انتاج القياس

... وحاصله كلية كبرى يكون الاكبر موضوعا

... المقدمتين في الكيف وذلك كما مر في

418

جميعه ... الشكل الثاني وكما ان ... الثالث

في السادس من الشكل الرابع فقد اشتمل

الثالث والرابع منه على كلا الامرين وطهر احدهما الى

الاول اعني منع الخلو فقد اشير الى جميع شرايط ا

... الثالث كما وكيفا وجهة والى شرايط الشكل

الرابع كما وكيفا بقيت شرايط الشكل الثاني جهة

فاشار اليها بقوله مع منافاة نسبة وصف

يحمد ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني

موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف ان كان

منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل ال

ثم لا بد في انتاجه من شرط ثالث وهو منافاة

للاوسط المحمول الى الوصف الاكبر الموضوع

لنسبة وصف الاوسط المحمول كذلك الى ذات

الموز

في الصغرى يعني لابد ان يكون الانسان الذي كان
بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين
ولو تحد طرفاهما فرضا وهذه الم
او عدم ما مع ما مر من شرط الشكل الثاني بحسب الجهة
الانتاج وبانتفائهما ينتفي
مع الشرطين وجودا اي كلما وجد الشرطان
المنافاة المذكورة فلذا كانت الصغرى
دائمة والكبرى اي قضية كانت من الموجهات
فان لها حكما لطبيعة نسبي ولا شك
نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر
مستمرة ولا اقل من ان يكون نسبة وصف
الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان
العامة اعم من تلك الايجابات والمطلقة العامة

(19)

قد الشي سبب او سقط عن ذات أو الـ ... بالفعل و
ذات الا كبر بالفعل كان مسلوبا ... و
الاصطلاحي المنافاة بين ... السبب
السبب واذا تحققت المنافاة بين شئ و ...
... المنافاة بينه و بين الاخص ...
اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبها والصغرى
فصغرى كانت سوى الممكنة كما مر او ... تكون ...
الا و ... الى حال الاصغر ... السلب و
وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى
مشروطة ... تكون ... وصف الا
الاكبر ... السلب ... الكبرى المشروطة ...
... فلان ... ان كان ...
... دامت موجودة لان ... ان ...

منه انه الوصف ملحوظ في الملحد اولا ثم ٥

لانهم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى

سالبة ممكنة مطلقة واما انعقاد ابن

اى كل شيء واحد الشرطين للذكو مرية على المد

للسر اذا لم يكن الصغرى مما لصدق عليه الدائم

مما انعكس سالبة لم يكن في الاعم باد الجهة

شرط الخاص شيء لا في الكبريات شيء من الوصف

مساواه من ضرورة الاعمات فضلا بحسب الوصف او دائما

ومن ضرورة السلب في وقت معين او دائما او لا دل ذلك

الوقت غير ان ما ف الوصف العنوانى وادا ان يحدث منافيا

الا يجهتين ان يحدث من ما هو اعم منهما وكذا ان لم يكن

مم من الممكنة وطرحنى كون الصغرى ممكنة كان

احصر انكر اد . . . بر اوالحد بمنارة . . . ممرود
مناماه . . . المكان لا بحاف ودوام السلب مادام
دوام السلب بحسب الوصف او اما اولا
سلسق وسمعو لاوا ما وما الدائم بكو
الصحي صورته على نحو كون الكبري تملس كاد
الشر مصاحب المس وطر او اللازم فاد منا ما ما مو
الانحاف وبر بقوبه السلب بحسب الوصف دا
دوام السلب مادام الذات وتحقيق هذا المبحث على هذا
الوجه مما تفرد به بعون الله الجليل والله يهدي من
يشاء الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل . الشرطية
من القضية الى اما ان تركب من متصلتين كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كان النهار
موجودا فالعالم مضيء وسه كلما كانت الشمس طالعة

كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او

والزوج اما ان يكون زوج الزوج او زوج الفرد

او زوج الزوج والفرد فهذا لا يمكن ان يكون العدد زوج الزوج او زوج

الفرد او فردا او مجملة ومنفصلة حقيقية اما ان يكون العدد

اما ان يكون العدد زوجا او فردا او منفصلة مانعة الجمع

كما كان هذا الشيء فهو عدد زوج او عدد فرد اما ان يكون

العدد زوجا او فردا وبعض هذه الاشكال الاربعة

فاصلها طول يعني الشيء في تلك الاقسام ومنها انتهى الكل

المقدمتين على حسب كون الحد الاوسط فاما ان يكون محمولا

في المقدمتين او محمولا في احدهما او محمولا في

الصغرى وموضوعا في الكبرى او بالعكس فالاول هو

الشكل الاول والثاني هو الثاني والثالث هو الثالث والرابع

الرابع وهي منفصلة الاشكال الاربعة في تلك الاقسام

51

الحمد بحسب السبز لفظ والمرفوع ولا عطف
نحو ضرب فاسطلب بعا مسلها من سطور
لسبائك اى الماس الالة سمائى وهو الذى
يكون انسبر ملكو ا قدر بما دبر وهسه الا انه
من بعضهم سطر و بعضهم حلبر نسبتى و
اصح ربى انبر فسر او لبعضهم لسبع على الاحر و
ولا احتمال المنصوبة فى ايضاح كل سنسائى باحد
وضع كل ورفع كل لكن المسح منها فى كل قسم سبع و بعضه
ما افاده الملص من اى السبر لحسر الكلمات مسطر سبع مسر
احتمالات وضع الملم سبع وضع السائل سبع وبالجر فى
الملرهوم محمول لالازم ورفع السائل سبع مرفوع لمنعه المسقر
اسماء الالازم اسماء الملر وهو وانما وضع السائل نحوا و سبع وضع
الملم ولا رفع الملم سبع رفع السائل لحوار ان يكون الاسم

حرمة على المرء وسرور لا من الله تعالى

ايضا ان المراد بالمتصل في مثنى الباب

من مسمونه وهو ان المراد بالمنفصل هو ما الذي ه

يكون ما السرطين منفصل فما بين الجمع بين موقع

مع الاخر لامتناع اجتماعهما ولا يسمى

مع الاخر لعدم امتناع الخلو منهما

واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو

في الصور الاربع السابقة الاربع وضع المقدم

الحمل نحو لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه

فهو ليس بانسان والحقيقية كقولنا

اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج فهو

ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج

لكنه ليس بوضح فيوهم كما عرفت

ثم يتجه هو ليس بحجر فهو ليس بحجر كما

[illegible] لكنه ليس لا بحجر فهو [illegible] ليس

[illegible] [illegible] العلم [illegible] من [illegible]

[illegible] ولا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] العصار

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] ولا [illegible] وهذا القسم من الاستدلال

[illegible] الى الخلف اى المحال على [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الى المطلوب [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] وهذا [illegible] واحد [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

الى [illegible] [illegible] المطلوب [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] المطلوب [illegible] المحال [illegible]

الى نظر الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا شكر الله تعالى
سعيهم الخامس انه من اي علم او اي من اي جنس من
من العلوم العقلية او النقلية او الاصلية او الفرعية
فنقول ان المنطق انه من جنس العلوم الحكمية ولان
تعريف الحكمة انها العلم باحوال اعيان الموجودات على
ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فيمكن انها
لا بد من بحث الاحوال المفهومات او الموجودات الذهنية الموصلة
الى التصور او الى التصديق وان خلا عن الاعيان عن
المذكور فهو من الحكمة ثم على تقدير الثاني فهو من
الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا
واختيارنا ثم هل هو اصل من اصول الحكمة النظرية او
فرع المقام لا يسع بسط ذلك الكلام ان الحرين
ويمكن ان يقال ان مرتبة هذا المنطق انما

يشتغل بعض تهذيب الأخلاق و...

وذلك كالاستاد في بعض مسائله فلا ينبغي ... في

هذه ... من العلوم الأدبية ... من

التدوين باللغة العربية السادسة القسمة ...

الكتاب ... كما قال أبواب المنطق تسعة

الأول إيساغوجي أي الكليات الخمس الثاني التعريف

الثالث القضايا الرابع القياس وهو ... الخامس البرهان

السادس الجدل السابع الخطابة الثامن المغالطة التاسع الشعر

بعضهم عد هذه الألفاظ بابا آخر فقال أبواب المنطق

كاملة والثاني كما قال إن كتابنا هذا مرتب

الأول في المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصد

المقدمة في بيان الماهية والغاية والموضوع المقصد الأول

في مباحث التصورات المقصد الثاني في مباحث التصديقات

الخاتمة في أجزاء العلوم القسم الثاني في [illegible]

باب الاولى في كله احدها في التسمية ...
... مقالات وخاتمة والثاني شايع لشرح انحلو
... اغلاط الفعل ... الطرق المذكورة
... نفعها في العلوم وقد اضطربت كلمة الشارح
... هو الموافق لتتبع كتب القوم وللماخوذ من
... في التقسيم ... بما يسمى تركيب
... وذلك بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب
مطالب التصديقية ضعط في المطالب والمطلب
... موضوعات كل واحد منها جميع محمولات كل واحد منهما
... كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين ...
... واسطة وكذلك المطالب جميع ما يسلب عن احد الطرفين
بسلب عن ... الطرفين ... الى الموضوعات
... محمولات موضوع المطلوب هو موضوع
... المطلوب ... الشكل الاول وما هو محمول على
... من الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو

54

موضوع بحمول اعني الاصغر مست ا د محمول المحمول
ذلك لعين اعتبار الشرايط بحسب الكيفية و
شرح المطالع سوى ان حصر المطعن هذا الحد تعوا
بكثر المقدمات احتراعن قوف اي من النتيجة له
بالنسبة الى الدليل والتحليل في شرح المطالع
في العلوم قياسات منتجة للمطالب وسطي الحد المنه
المركب اعتمادا على الفطى العالم بالقواعد فان
تحصيله على اي شكل من الاشكال فعليك بالتحليل في
التراكيب فحصل المطلوب وانظر الى القياس المنتج له
يشار كي المطلوب لاجزئية والقياس الاستثنائي وقد كان
للمطلوب احد جزئية والقياس الاقتراني ثم انظر الى طرفي
عند ثم الصغري والكبرى لاجزئية المطلوب ان كان محكوما
من النتيجة فهي الصغرى او محكوما به فهي الكبرى ثم
الجزء الاخر من المطلوب الجزء الاخر من تلك المقدمة
تلقاها على احد جزئية التاليفات الاربع مما انضم الى

المنطق والمتاخرون كصاحب المد[illegible]

مباحث الحجة ولواحق القياس واما

يليق فشانه ان يذكر في مباحث [illegible] المعرف و

هذه اشارة الى الحمل وكونه اشبه بالمقاصد ظاهر

من العلم العمل وجعلنا الله واياكم من الواصلين

لدى ربنا بفضله وجوده واياكم بشفاعة الله X O

نبيه محمد خير النبيين وآله اجمعين

وعترته الطاهرين انه خير موفق ومعين فرغ

العبد الفقير الى عفو مولاه نجم بن شهاب الداعي

الله ملجأ الله تعالى ما يتمناه وجعل الآخرة خيرا

من الاولى صحوة الاربعاء سبع وعشرين

ذي قعدة سنة سبع وسبعين وتسعمائة (55)

[illegible]